لمحات اجتماعية ونفسية
عن تأريخ العراق ما قبل سقوط الدكتاتورية

خلال العقود الثلاثة المنصرمة من حكم البعث الصدامي في العراق تغيرت طبيعة وسلوكية المجتمع والفرد العراقي بسبب السياسات القمعية والعدوانية التي مارسها ضد الشعب بكل قومياته وأديانه ومذاهبه واتجاهاته الفكرية والسياسية، وبسبب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية العميقة التي مر بها والتي تفاقمت خلال العقد الأخير من القرن العشرين، أو بين حرب الخليج الثانية وبداية حرب الخليج الثالثة، ارتباطاً بعواقب الحصار الاقتصادي الدولي الظالم الذي تعرض له المجتمع قبل السلطة البائدة، تفجرت بشكل مرعب في اعقاب سقوط النظام الدموي وعرفت انفلاتاً مدمراً ستكون له عواقب أخرى لاحقاً

كاظم حبيب

وإذا لم تكن بعض تلك الظواهر السلبية الحادة واضحة تماما في السلوكية الفردية والعامة في ظل احكام الاستبدادي، حيث كان الناس يخشون من قسوة النظام وظلمه وشرسة اجراءاته، فإنها قد أخذت مداها بعد غياب البعبع الذي ارعب العراقيات والعراقيين وأذلهم من ليلهن ولبوت.

فما الاشكالات الاجتماعية والنفسية الذي يعاني منها الشعب بصفة عامة في هذه المرحلة المعقدة والتي تحمل معها تركة النظام الاستبدادي؟

ان صراحة الطرح هي التي تسمح بتوفير أول مستلزمات معالجة أوضاعنا الاجتماعية الراهنة، ويبدو لي ان مجتمعنا في غالبيته يعاني من:

- ازدياد شديد نحو العشائرية المنغلقة في العلاقات الاجتماعية ومحاولة الالتزام بقيم وتقاليد وعادات البداوة والريف حتى في المدن، بما فيها العاصمة بغداد، وهي تتكاسة شديدة للمجتمع المدني الذي حقق بعض الخطوات حتى نهاية الستينيات من القرن الماضي وتبعات بالدور الكبير الذي لعبته النظام في الدفع نحو إعادة التقاليد والأعراف العشائرية في السلوكية اليومية للنظام والأفراد.

- تفاقم الاتجاهات العنصرية للنظام التي تجلت في سياسات التطهير العرقي والتعريب القسري وحملات قتل الجماعية لبنات وأبناء الشعب الكردي في حملات ومجازر (الأنفال) الدموية واستخدام السلاح الكيمياوي ضد سكان حلبجة الأكراد التي تعكست شاء الإنسان أم أبى - على العلاقة التاريخية الودية بين العرب والكرد. بسبب السكوت الطبق للعرب في كل مكان تقريبا عن تلك الجرائم البشعة التي ارتكبت على مدى ثلاثة عقود ضد الإنسانية.

- انخفاض شديد للنظام في السياسات الخارجية والدور المناهض للمذاهب الأخرى مما انعكس في السلوك اليومي لجماعات وقوى مختلفة أثرت بشكل سلبي في النسيج الاجتماعي الوطني للمجتمع العراقي.

- تراجع شديد لدور المثقفين في الحياة العامة للمجتمع وتقلص تأثيرهم الفكري على أوساط واسعة من السكان في المدينة، دع عنك الريف. كما كان لهجرة عدد كبير جدا من خيرة مثقفي العراق إلى الخارج أو اضطرارهم إلى البقاء في الوطن وسكوتهم لحماية أنفسهم من الاضطهاد وصيانة أنفسهم من السقوط في مستنقع النظام العنصري تأثيره البارز على الوضع الثقافي وجدب الحياة الثقافية في الوطن.

- تدهور شديد في مكانة المرأة وتراجع قيمي هائل بالمقارنة مع ما تحقق لها في أعقاب ثورة تموز عام 1958 وما اتمتعت به من دور وتأثير ملموسين، كما له يعدلها ذلك الدور الذي كانت تشده.

- رفض جماهيري واسع لكل الأحزاب السياسية بشكل عام، إذ كانت ولا تزال تعتقد بأنها مسؤولة عن كل ما تعرضت له خلال العقود المنصرمة من ويلات وآلام ومحن.

وهذا التصور يتضمن نصف الحقيقة، إذ ان النصف الرئيس منها يكمن في طبيعة النظام الذي نشأ في العراق خلال العقود المنصرمة من جهة وطبيعة علاقات الانتاج التي سادت ولا تزال قائمة ومستوى الوعي العام من جهة ثانية.

- تزايد مظاهر الحقد والدجل والغيبيات وانتظار حصول المعجزات لرفع الهم والغم عن حياة الناس، فضلا عن الغوص في بحر الطقوس والعادات والتركض وراء رجال الدين لا علماء الدين الأفاضل.

- هيمنة مظاهر الانفعال والقوة والعنف في سلوك الناس وفي دور ذلك في معالجة مشكلاتهم، مع هيمنة الخوف من الحاضر والخشية الشديدة من مستقبل مجهول جعلت تصرفات الناس ولا تزال غير محسوبة العواقب وكذلك ردود أفعالهم.

- وفي الوقت الذي غابت الصراحة والمجاهرة عن العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع، اتسعت السلوكية والرياء والنفاق والإيقاع بالآخرين والرغبة في التملك بغض النظر عن الطريقة والصدر، مقرونة بروح من السكينة.

- وخلال الفترة الأخيرة من عمر النظام البائد، انتشر التفسخ الخلقي وبيع الجسد من اجل توفير لقمة العيش بشكل واسع ومخيف، إضافة إلى مظاهر مصاحبة أخرى.

- ولا شك في أن الغالبية العظمى من أفراد المجتمع تعاني اليوم من مظاهر انفصام الشخصية واختلالات بنيوية في العلاقات الانسانية ورغبة في الانتقام وثأر الضحايا، بما يمكن أن يكون لذلك نتائج سلبية مضرة على المجتمع بأسره. ويكفي أن يتابع الإنسان حركة العراقيين وهم يتحركون عن الذين غيبهم النظام من أفراد عوائلهم وعشوره على بكايا عظام وخرق بالية في الثلاجات الجماعية ليدرك مدى الحواقب الوخيمة المحتملة لكل ذلك على سلوك الإنسان العراقي، حاليا وفي المستقبل.

- وتنتشر في صفوف المجتمع، بنسبة غير قليلة، نزعة (اللاإنسانية) لما يمكن أن يحدث للبلاد بعد كل الذي مر بها، بما يظهرها كأنها لا تريد المشاركة في تحديد مصير ومستقبل العراق.

- وخلقت سياسات النظام وحروبه الدموية جروحا دامية في نفوس العراقيات والعراقيين يصعب مع الزمن اندمالها، إضافة إلى الآثار النفسية التي يزكيها التعويق في سلوك الإنسان، فعدد المعوقين في العراق كبير جدا، ويقترب من نصف مليون إنسان.

- وبسبب أوضاع الفقر والعوز والحرمان لدى أوساط واسعة جدا تزيد على 80% من مجموع الشعب العراقي، تورطت مجموعة غير قليلة من الناس في عمليات القرصنة والسرقة والسطو والاعتداء وعمليات القتل لقاء أجر مدفوع وكذلك عمليات الاغتصاب الجنسي. ويقدر عدد السجناء الذين أطلق سراحهم النظام قبيل الحرب بعشرة وجيزة بأكثر من 50 ألفا من سجناء الحق العام، ساهم ويساهم الكثير منهم اليوم في ارتكاب جرائم كبيرة ضد الشعب العراقي في مختلف أنحاء العراق، سوف يبقى يعاني منها لسنوات قادمة قبل أن يستطيع السيطرة على هذه الظاهرة بصورة نسبية. وعلينا أن نتذكر باستمرار أن هذات تنسيقا معينا بين هذه الجماعات وفلول النظام الصدامي التي تنظم اليوم الكثير من عمليات التخريب والتفجيرات والاغتيالات والاختطافات للحتملة.

- والشكلة لجوهرية في الجانب الاجتماعي تبرز في الواقع التالي: انقسام المجتمع إلى أكثرية ساحقة فقيرة ومحرومة لا تزال نسبة عالية منها تعاني من البطالة وعدم وجود دخل معين يساعدها على تأمين عيشها اليومي، ونسبة مهمة من هؤلاء تعيش على هامش الحياة ويمكن أن تنجر إلى مواقع مضرة بها وبالمجتمع، ونسبة ضئيلة من المجتمع اغتنت في ظل النظام السابق وحافظت على مستواها أو طورته على حساب الشعب ومصالحه وموارده. وقد أثر هذا في البنية الطبقية للمجتمع، حيث تشاهد اليوم تقلص عدد أفراد الطبقة العاملة العراقية ونسبة العاملين في الريف والفلاحة من جهة، وتقلص فئة البرجوازية الصناعية والبرجوازية الصغيرة الحرفية وذات الإنتاج الصغير من جهة ثانية، في حين ارتفع عدد الذين ينتمون إلى فئة أشباه البروليتاريا المعدمة. ولهذا الواقع تأثيره السلبي على السلوكية الاجتماعية وعلى الاخلاقيات الطبقية والوعي الاجتماعي والسياسي وبالتالي على الاختلافات السياسية التي تتطلبها طبيعة المرحلة.

باستمرار أن متوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي يبلغ في عام 1978 (4400 دولار أمريكي)، في حين انخفض في عام 2002 إلى حوالي (350 دولار أمريكيا)، اي بانخفاض قدره أكثر من 12 ضعفا، علما بأن متوسط حصة الفرد الواحد سنويا لا يعبر عن التمايز الواسع والحقيقي في الدخل السنوي في مستوى المعيشة بين أفراد المجتمع في غير صالح الفقراء والكادحين والعوزين.

ان المشكلات الاجتماعية والنفسية والتربوية التي يعاني منها المجتمع العراقي تستوجب معالجات علمية وعملية طويلة الأمد. يصعب تحقيق نتائج إيجابية بشأنها ما لم تعالج المشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية وما لم تقم البلاد حياة ديمقراطية ومؤسسات دستورية وتعددية سياسية وعدالة اجتماعية وتشغيل واسع للعاطلين عن العمل، ومعدلات نمو اقتصادي مناسبة وزيادة في إيرادات النفط وعموم الدخل القومي، وبالتالي تحقيق زيادة في معدلات دخل الأفراد، وخاصة الفئات الكادحة، وتحسين ظروف حياة وعمل ومعيشة الغالبية العظمى من السكان.

ويفرض من أجل التوجه صوب هذه المعالجة تأمين ما يلي:

أ- تكليف المعاهد العلمية العراقية، بعد تزويدها بالتخصصات العلمية المناسبة، بدراسة الآثار الناجمة عن سياسات القسوة الجاهدة والإرهاب والقمع والحروب والحصار الاقتصادي واستخدام مختلف أنواع الأسلحة التدمرية بما فيها بعض أسلحة الدمار الشامل، وتأثير الممارسات العنصرية والتمزيق والتدمير الجماعية في الفكر ونفسية الفرد والمجتمع، وبشكل خاص في كردستان والمناطق التي تعرضت لعمليات الأنفال وحلبجة ومناطق وسط وجنوب العراق بعد انتفاضة عام 1991.

ب- ولا بد من إجراء دراسات ميدانية علمية على مجموعة كبيرة من الضحايا في مختلف أنحاء العراق ممن تعرضوا للإرهاب القسومي والطائفي والفكري والسياسي ومعرفة عواقبها على سلوك الأفراد وموقفهم من الحالات، على أن تؤخذ عينات من العراقيات والعراقيين الذين هجروا العراق أو هجروا البلاد بعد معاناة كبيرة.

ج- ولا بد من إنجاز دراسات ميدانية عن الجلادين وأجراء مقابلات علمية معهم لمعرفة العوامل الكامنة وراء مشاركتهم في التعذيب والقتل والآثار الناجمة عن تلك السلوكية في تصرفاتهم في الوقت الحاضر ومدى إحساسهم وموقفهم الرافض من الضحايا، كما يفترض أن تدرس الأساليب التي مورست وكيف وصلت إلى الجلادين أثناء التعليم والتدريب والممارسة الفعلية بحيث تحولوا إلى جلادين عتاة.

د- ويفترض أن يتم التعاون في إنجاز هذه الدراسات بين علماء في الاجتماع والنفس والأعصاب والطب العام، إضافة إلى علماء في السياسة والسلوكية العامة، ويفترض استخدام خبراء عرب وأجانب للمشاركة في مثل هذه الأبحاث للوصول إلى استنتاجات أساسية تسمح بانتهاج أساليب عامة اجتماعية ونفسية وإعلامية تساعد المجتمع على التخلص من الحالات الراهنة، ويمكن أن تنفع مثل هذه الدراسات المنظمة الدولية في نشاطها لمواجهة حالات مماثلة. ولا ننسى ان الأجيال الراهنة، وخاصة تلك التي ولدت وترعرعت في ظل النظام الاستبدادي، هي المسؤولة حاليا عن تربية الأجيال القادمة، التي يمكن أن ترث منها نفس الأمراض والعلل الاجتماعية والنفسية والعصبية. ويمكن للأمم المتحدة واليونيسف وغيرها من المنظمات المساهمة الفعالة في إنجاز وتنفيذ مثل هذه الدراسات والعلاجات.

هـ- واجد نفسي ملزما بالإشارة إلى أن الغالبية العظمى من الأحزاب والتنظيمات السياسية العراقية غير مؤهلة حاليا للمشاركة في مثل هذه العملية التربوية، إذ إنها نفسها تحتاج إلى معالجة أوضاعها الفكرية والسياسية وعلاقاتها الداخلية وتقييم أدائها بعد معاناة كبيرة.

ج- ولا بد من إنجاز دراسات ميدانية عن الجلادين وإجراء مقابلات علمية معهم لمعرفة العوامل الكامنة وراء مشاركتهم في التعذيب والقتل والآثار الناجمة عن تلك السلوكية في تصرفاتهم في الوقت الحاضر ومدى إحساسهم وموقفهم الرافض من الضحايا، كما يفترض أن تدرس الأساليب التي مورست وكيف وصلت إلى الجلادين أثناء التعليم والتدريب والممارسة الفعلية بحيث تحولوا إلى جلادين عتاة.

د- ويفترض أن يتم التعاون في إنجاز هذه الدراسات بين علماء في الاجتماع والنفس والأعصاب والطب العام، إضافة إلى علماء في السياسة والسلوكية العامة، ويفترض استخدام خبراء عرب وأجانب للمشاركة في مثل هذه الأبحاث للوصول إلى استنتاجات أساسية تسمح بانتهاج أساليب عامة اجتماعية ونفسية وإعلامية تساعد المجتمع على التخلص من الحالات الراهنة، ويمكن أن تنفع مثل هذه الدراسات المنظمة الدولية في نشاطها لمواجهة حالات مماثلة. ولا ننسى ان الأجيال الراهنة، وخاصة تلك التي ولدت وترعرعت في ظل النظام الاستبدادي، هي المسؤولة حاليا والقادمة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والنفسية والثقافية، ولا سيما ان الأساليب التي تمارس اليوم من جانب قوات الاحتلال ومجلس الحكم الانتقالي وحكومة المؤقتة لا ترقى إلى مستوى المسؤولية المطلوبة لمعالجة جدية لما يعاني منه المجتمع من أوضاع اقتصادية ومعيشية واجتماعية ونفسية وأمنية مزرية.

فلسفة الثقافة العراقية

الثقافة البديلة في العراق

أدى سقوط التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية الى ظهور شروط جديدة أمام تطور الدولة والمجتمع، ومن ثم تضافر وتنافر مختلف المكونات الفاعلة في آفاق البدائل السياسية والاجتماعية، فالعراق يقف اليوم أمام احتمالات متنوعة لتجسيد مختلف البدائل المتعلقة بالنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. واذا كان هناك اجماع خفي على ما يمكن دعوته بـ(البديل الديمقراطي) عند الأغلبية الساحقة من المجتمع، فان ذلك لا يشكل بحد ذاته ضمانة لتحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية بمعناها السليم، كما انه لا يحتوي بذاته على حلول عقلانية. الشيء الوحيد المؤكد هو الإمكانية الواقعية لتحقيق هذه البدائل في حال صياغة فلسفة خاصة بمرحلة تأسيس الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني في العراق المعاصر، وهي فلسفة تفترض الانطلاق من واقع العراق المعاصر وإشكاليات وجوده المشوه بعد خروجه من دهاليز العقود المظلمة الأربعة للتوتاليتارية والدكتاتورية، وهي مبنية على مكونات متراوحة تؤسس لكل من (الاستمرارية) و(الاعتدال العقلاني) و(المرجعية الثقافية)، وهي مكونات تشكل الأضلاع الثلاثة الضرورية لفلسفة البدائل في العراق المعاصر، ففلسفة (الاستمرارية) هي أسلوب بناء الهوية العراقية، وفلسفة (الاعتدال العقلاني) هي أسلوب تذليل الذهنية الراديكالية، وفلسفة (المرجعية الثقافية) هي أسلوب تذليل مختلف أصناف المرجعيات

ميثم الجنابي

وإذا كانت الأولوية هنا (للتذليل)، فلأنه الشرط الضروري لتأسيس الرؤية النقدية والعقلانية تجاوز اخطاء الماضي الهائل في البنية الاجتماعية والذهنية السياسية والمزاج الثقافي للعراق، كما انه الشرط التاريخي والواقعي لإرساء اسس ما ادعوه بـ(معاصرة المستقبل) في العراق، وهي معاصرة لا يمكن تحقيقها دون تربية الرؤية والمواقف الاجتماعية العاملة على تعميق وترسيخ وعي الذات الاجتماعي والسياسي، فهو الأسلوب الوحيد القادر على بناء منظومة قادرة على تحصين المجتمع من إمكانية السقوط ثانية في أوحال الدكتاتورية والاستبداد، وتحفزه في نفس الوقت على صياغة وخوض تجارب البدائل الواقعية لتطوير المجتمع والدولة في كافة الميادين.

وتشكل الثقافة بهذا الصدد للكون الروحي إذا دعوت بـ (فلسفة البدائل الثقافية)، إذ يستحيل تحقيق فكرة (البديل الشامل) من حيث كونه احتمالا عقلانيا ووقعيا من دون فلسفة للثقافة تناسب هذه الرؤية، وذلك لان التحول التاريخي العاصف الذي مس ويمس بنية الدولة والمجتمع وبرقي مع إمكانياته الداخلية، يجعلي للثقافة أهمية جوهرية بالنسبة للبدائل واحتمالاتها المتنوعة. والقضية هنا ليست فقط في أن الثقافة هي المكون الروحي الضروري للدولة والمجتمع، بل لأنها الأسلوب الذي لابد منه لترتيب البنية الاجتماعية والذهنية السياسية في منظومة معقولة ومقبولة للأغلبية ومستجيبة لمتطلبات المعاصرة. وليس هناك من صيغة فعلية قادرة على استيعاب المكونات لعقول والقبول التاريخية في ظروف العراق الحالية اكثر مما يمكن دعوته بـ (فلسفة الإدراج الثقافي).

والقضية هنا ليس فقط في أن الالتزام يحدد ذاته موقف وله أسلوب وجود الأشياء، بل لأنه الصيغة المعبرة عن مستوى إدراك الحرية. وقد كان النفري على حق عندما قال: (كل حزبية في كون موقف)، مما قارض بدوره أن يكون الموقف مسؤولا أمام كل شيء وفي كل شيء، بدءا من الحرف وانتهاء بالخلق، فعندما قال النفري مرة: "حيم جنة، حيم جهنم" فانه اراد القول، ان الحرف يمكن أن يوصلك إلى الجنة والجحيم بقدر متساو. وإذا كان بإمكان حرف أن يوصلك إلى أطراف متناقضة ومتباعدة إلى أبعادها من حيث المعايير والقيم والنتائج، فان الأمور الأكثر تعقيدا هي شد خطورة، مع أن الضمون الجوهري للفكرة يبقى كما هو، بمعنى أن الالتزام لحقيقي حقيقي في كل شيء، إذ لا اعداء صغير وكبيرة في الالتزام، لان كل منها يستتبع الآخر، وهي حقيقة ينبغي وضعها في صلب مضمون الالتزام لعاصر تجاه الثقافة ومهماتها العملية.

طبعها، هناك التزامات متنوعة، ومن اصعب حصر انواعها، حياكة الأبعاد السياسية والفكرية والروحية للإبداع الثقافي في نسيج الوعي الذاتي للمجتمع والدولة. فالتجارب التاريخية للأفكار والدروس والأيديولوجيات تثبت بان البقاء ضمن المعايير الحزبية والذهنية الضيقة يؤدي بها بالضرورة الى الجمود والانشاز، ثم يقضل عليها حتى إمكانية الاندماج في نسيج الوعي الذاتي التاريخي، بينما يشكل هذا الاندماج او الذوبان (ضمن) المثل الأعلى لتاريخ الأفكار والدارس والأيديولوجيات، وفيه تتجلى قيمتها (الأبدية). الفضية هنا ليست فقط في أن هذا النمط من المواقف يتعارض مع حقيقة الإبداع بوصفه عملا ذاتي فردية وذاتية في تمثل وتمثيل لحق والحقيقة، بل في خطورة تحوله الى جزء من (تركيبة) (وظيفية) خالية من نوازع ومعاناة الإبداع الفردي، مع ما يترتب على ذلك من إفراغ لخيال الفرد من محتواه الذاتي، بوصفه بحثا دائما عن الحقيقة ونسبيا التنوعة والتبدلة، وهو الأمر الذي يحدد قيمة الخيال الفرد بوصفه تمثلا لإرادة الفكر الحر، وهي علاقة ضرورية، ففي زوال حكم التمثل زوال عين الإبداع، وهي الحالة التي كانت تطمح وقع الثقافة والتقفين والإبداع والمبدعين في عراق التوتاليتارية والدكتاتورية، إذ ليس لخيال والحقيقة في الوضع سوى الوجهين للتداخلين لحرية الإبداع للشيدة بالبحث والاجتهاد الدائمين عن سبل وأشكال تمثل وتمثيل لحق والحقيقة في نماذج غير قابلة للحصر. وذلك لان الحق يبدع حامله بوصفه (انا الحق)، وانا الحق) تبدع بدورها الحقيقة، والحقيقة في صورة من صور الخيال المبدع. وليست هذه الدورة في الواقع سوى دورة الإبداع نفسه، بوصفها ثقافة الالتزام الحر بتحقيق المهمات الكبرى للحرية، إذ ليس (الخيال المبدع).

في نهاية المطاف سوى الحرية المفيدة بمعايير لحق والحقيقة، الأمر الذي يجعل من (فيو دها) فروض الالتزام الدائم بالضابيا الاجتماعية والسياسية الكبرى للدولة الأمة، وهو مبدان تجليها الفعلي، الذي لا يمكن حصره بشيء غير علاقة الانتماء الفعلي لقضايا ومهمات وعي الذات التاريخي والقومي، وهي علاقة تفترض تجسيدها في مجرى لعلاقة الفردية للإبداع الذي لا تحدها أية قيود وشكلية، ولكنها، شأن كل علاقة، لابد لها من التجسد في مواقف وصيغ متنوعة، فردية واجتماعية وسياسية ومهنية. وبعبارة أخرى: إن المهمة الجوهرية لفلسفة الثقافة العراقية البديلة تقوم في جعل الإبداع الحقيقي ميدان الاحتكاك الدائم بين تجليل والحرية، لطلاقا من انهما كليهما يدوران في فلك تمثل النسبة المعقولة بين الحق والحقيقة في الاجتهاد الفردي ومستوى التزامه الاجتماعي والقومي، فالإبداع من الناحية الذاتية هو خيال، والخيال هو دعوته بـ(ثقافة الخيال المبدع)، بوصفها الغاية الفعلية من مشروع فلسفة الثقافة البديلة. وليس المقصود بالخيال المبدع هنا سوى الاستعداد الفعلي والقدرة الواقعية على تجسيد مهمات الواجب الثقافي والالتزام الحر بتحقيقه على كافة المستويات وفي كافة الميادين، ولاسيما وانه الأسلوب الوحيد لتحقيق البناء ثقافة رقابية تخدم إرساء العقلانية والاعتدال والنزعة الإنسانية في بنية الدولة والمجتمع.

إن مضمون (الخيال المبدع) يضع إشكالية الإبداع في صلب مهمات العملية. ومن خلالها تتجلى صور (مصير) التاريخي. فمن المعلوم أن الإبداع التاريخي، أيا كان شكله وأسلوبه وميدانه، وثيق الارتباط بمستوى تجذير والتفهيم الإنساني للتسامية والكاحرية والعدالة والتسامح وما شابه ذلك، وهي قيم لا يمكن تصورها بمعزل عن الالتزام الحر تجاه الإشكاليات الفعلية التي تواجه الدولة والأمة. وعلى كيفية تمثل هذا الالتزام يتحدد الضمون الفعلي لقيمة الإبداع التاريخية. وإذا كانت إشكاليات (هوية الوطنية) و(الدولة الشرعية) و(النظام الديمقراطي) و(المجتمع المدني) هي الأكثر حساسية وجوهرية بالنسبة للواقع العراقي المعاصر، فان تمثل حقائقها في الإبداع يجعل منه كيانا وأداة فاعلة وحية بالنسبة لمصيره التاريخي نفسه. فللإبداع الحقيقي مصيره الخاص أيضا في العقل والضمير التاريخي للأمم والثقافات، وقيمته هنا لا تتحدد بزمن استمرار وجوده أو انتشاره وسعة شهرته، بل بمدى تأثيره في بناء مرجعيات وعي الذات التاريخي للأمم، وهي قيمة وثيقة الارتباط، بل تتحدد فاعليتها بكيفية ومستوى تمثيله لأساليب الاجتهاد الدائم.

فالخيال المبدع، بوصفه استعدادا فعليا وقدرة واقعية على تجسيد مهمات الواجب الثقافي والالتزام الحر بتحقيقه على كافة المستويات وفي كافة الميادين، هو خيار الاجتهاد الدائم، إذ فيه فقط يمكن أن تتجسد وتتحقق فكرة (الاحتمال) الديمقراطية ونبضاتها الاجتماعية. وفي هذا فقط يمكن للفضيلة والجمال أن يتعايشا حتى في أشد أشكالها اختلافا وتنوعا. والقصود بالاجتهاد الدائم هنا الاستجابة العقلانية والأجابة الواقعية على الإشكاليات الفعلية التي تواجهه مهمات التنمية الاجتماعي والتطور المتواصل للدولة والأمة. وفي ميدان الثقافة لا يعني هذا سوى الخروج من حيز الانتماء الحزبي الضيق، أيا كان شكله ومحتواه، إلى فضاء الانتماء الوطني والقومي العام في الوقت ذاته. بعبارة أخرى: إن الرجعية الحاجة هنا هي الانتماء الثقافي والفعل بمعايير وقيمه، وبالتالي، فان أشد الأشكال (حزبية) فيه ينبغي أن تخضع لمعايير الرؤية الثقافية، فهي الوحيدة القادرة على ولاسيما ان عملا كهذا لا يضفي على حقيقة الالتزام أبعادا أكثر مما هو موجود في فكرة الفضائلة بان الالتزام موقف علمي وعملي يتحدد مضمونه وقيمته بمدى قربه من الحق والحقيقة وابتعاده عنها. وهو تمسك لا يمكن فصله عن ماهية الحق والعمل من اجل بلوغ حدوده في كل شيء. وهو الأمر الذي يضع أمام الشروع الثقافي المعاصر في العراق أولوية رفع مبدأ الالتزام إلى مصاف المرجعية العملية الدائمة. والمقصود بـ(الالتزام) هنا ليس التأييد لجزئي أيا كان شكله ومحتواه وميدانه وأسلوبه، بل الالتزام الحر لتقيد بمنطق ومعايير لحق والحقيقة، أي بمعناه الرؤية المتجردة عن كل شكل من أشكال الحزبية الضيقة. فمن الناحية المجردة، هو منطق الالتزام لحر النابع من رؤية متسامية عن النفس والآخرين، ومن الناحية الواقعية، هو منطق الالتزام الحر بقيمة (الاستعراق) بوصفه أسلوب بناء الهوية الوطنية العراقية المعاصرة، ومن الناحية العملية، هو التمسك الدائم بقيم الاعتدال العقلاني بوصفه أسلوب بناء الدولة الشرعية والمجتمع المدني.

وهو الالتزام يستحيل تحقيقه دون استكماله بما يمكن دعوته بـ (ثقافة الواجب)، إذ ان تحويل الالتزام إلى فعل ذاتي متجرد من مختلف أشكال الضيق السياسي والحزبي يفترض بالضرورة ارتقاءه إلى مصاف العمل بمعايير وقيم الواجب. والواجب هو الصيغة الأكثر رقيا وسموا اذا أطلقت عليه الثقافة العربية الإسلامية تسمية (الجمال والجلال) وإذا دعاه التصوفة و(الهبة والأنس) وإذا ندعوه الآن بـ(وحدة الفضيلة والجمال)، وهي صيغة مجردة لا تنفد فيها مع مرور الزمن، لكنها تفترض، في ظروف العراق الحالية، تجسيدها وتحقيقها ضمن حلقات الانتقال الديناميكي من الأخلاق إلى السياسة ومن السياسة إلى الثقافة، بوصفها سلسلة الالتزام العملي للثقافة تجاه الإشكاليات الكبرى التي تواجه العراق في بعد مرحلة التوتاليتارية والدكتاتورية.

يمكن تجسيد هذه الحلقات من خلال تحقيق ثلاث مهمات كبرى على مستوى الأفكار والأعمال، هذه المهمات هي:

1- الانتقال الثقافة إلى أداة لسحق الحقائق وتحويلها إلى مصاحيق للفعلية تجاهيد السلطة وتجهيلها. وفي ذلك تتجلى الفضيلة الأخلاقية للثقافة.

2- نقد (فلسفية) الواقع والقيم والأفكار أيا كان مصدرها وشكلها. وفي ذلك تتجلى حقيقة المهمة السياسية للثقافة.

3- التأسيس النظري والعملي للبدائل والالتزام الشخصي بالاستنتاجات الترتبة عليه. وفي ذلك تتجلى حقيقة المهمة الثقافية للمبدعين.

إن تحقيق هذه المهمات هو الأسلوب الكفيل بصنع أسس ما يمكن دعوته بـ (الثقافة البديلة). وليس هناك من بديل آخر لها في الوقت الحاضر. فالتجارب التاريخية للعالم الحزبية والذهبية الضيقة يؤدي بها بالضرورة الى الجمود والانشاز، ثم يقضل عليها حتى إمكانية الاندماج في نسيج الوعي الذاتي التاريخي، بينما يشكل هذا الاندماج او الذوبان (ضمن) المثل الأعلى لتاريخ الأفكار والدارس والأيديولوجيات، وفيه تتجلى قيمتها (الأبدية). الفضية هنا ليست فقط في أن هذا النمط من المواقف يتعارض مع حقيقة الإبداع بوصفه عملا ذاتي فردية وذاتية في تمثل وتمثيل لحق والحقيقة، بل في خطورة تحوله الى جزء من (تركيبة) (وظيفية) خالية من نوازع ومعاناة الإبداع الفردي، مع ما يترتب على ذلك من إفراغ لخيال المبدع من محتواه الذاتي، بوصفه بحثا دائما عن الحقيقة ونسبيا التنوعة والتبدلة، وهو الأمر الذي يحدد قيمة الخيال المبدع بوصفه تمثلا لإرادة الفكر الحر، وهي علاقة ضرورية، ففي زوال حكم التمثل زوال عين الإبداع، وهي الحالة التي كانت تطمح وقع الثقافة والتقفين والإبداع والمبدعين في عراق التوتاليتارية والدكتاتورية، إذ ليس لخيال والحقيقة في الوضع سوى الوجهين للتداخلين لحرية الإبداع للشيدة بالبحث والاجتهاد الدائمين عن سبل وأشكال تمثل وتمثيل لحق والحقيقة في نماذج غير قابلة للحصر. وذلك لان الحق يبدع حامله بوصفه (انا الحق)، وانا الحق) تبدع بدورها الحقيقة، والحقيقة في صورة من صور الخيال المبدع. وليست هذه الدورة في الواقع سوى دورة الإبداع نفسه، بوصفها ثقافة الالتزام الحر بتحقيق المهمات الكبرى للحرية، إذ ليس (الخيال المبدع).

في نهاية المطاف سوى الحرية المفيدة بمعايير لحق والحقيقة، الأمر الذي يجعل من (فيو دها) فروض الالتزام الدائم بالضابيا الاجتماعية والسياسية الكبرى للدولة الأمة، وهو ميدان تجليها الفعلي، الذي لا يمكن حصره بشيء غير علاقة الانتماء الفعلي لقضايا ومهمات وعي الذات التاريخي والقومي، وهي علاقة تفترض تجسيدها في مجرى لعلاقة الفردية للإبداع الذي لا تحدها أية قيود وشكلية، ولكنها، شأن كل علاقة، لابد لها من التجسد في مواقف وصيغ متنوعة، فردية واجتماعية وسياسية ومهنية. وبعبارة أخرى: إن المهمة الجوهرية لفلسفة الثقافة العراقية البديلة تقوم في جعل الإبداع الحقيقي ميدان الاحتكاك الدائم بين تجليل والحرية، لطلاقا من انهما كليهما يدوران في فلك تمثل النسبة المعقولة بين الحق والحقيقة في الاجتهاد الفردي ومستوى التزامه الاجتماعي والقومي، فالإبداع من الناحية الذاتية هو خيال، والخيال هو فضاء الحرية، وهذه العلاقة تعطي لنا إمكانية القول بأن الإبداع الحر، كما ان الحرية إبداع، إذ يفترض كل منهما وجود الآخر بقدر متساو. والتاريخ الإنساني بمجمله، من حيث كونه مسار لحرية أو ملكوت العقل، يصب في الواقع في اتجاه الرهنة الدائمة على ضرورة هذه النسبة، التي لا يمكن تحديدها بأي غير الإخلاص لقيمة (الحرية) باعتبارها الدافع الجوهري للإبداع. فالإبداع العظيم هو حرية كبرى، وعلى قدر الحرية يتوقف حجم الإبداع بشكل عام وإنتاجي منه بشكل خاص.

من هنا تنتجلى جوهرية الفكرة القائلة بضرورة الحرية التامة، أي الحرية بلا ضفاف)، انطلاقا من أن الحرية الحقيقية هي التنظم الأكبر والأعرق والأدق والأشمل لكل فعل فردي واجتماعي.

وفي هذا السياق تشكل الحرية المصدر الأكثر إنتاجا للمشاكل، لكنها مشاكل مثيرة للروح والعقل والقلب والضمير.

كل ذلك يجعل منها أيضا مصدر الفعالية الاجتماعية بسبب تحفيزها المجتمع على المشاركة الفعلية في البحث عن حلول للمشاكل. وبهذا المعنى، فانها القوة الأكثر جوهرية في ترسيخ وتعميق القيم الثقافية.

وليس هناك من معيار ثابت دائم جامع لتحقيق الحرية في الإبداع غير الاقرار العام بما سميته ضرورة سعي كل منها إلى تمثيل النسبة المعقولة بين الحق والحقيقة، وهي (نسبة) اقرب ما تكون إلى مبدأ مجرد ومتسام. بعبارة أخرى: ليس المقصود بالنسبة هنا حدا معينا يمكن وصفه أو وضعه ضمن معيار أو مقياس ثابت أو قواعد لا تتغير، إذ لا يمكن تحديد (مدى) الحرية والإبداع كعناصر جوهرية للفعل الثقافي، وذلك لان الوحدة المتلازمة بينهما هي نسبة تجد انعكاسها في مستوى تمثل الحق والحقيقة، أي في مستوى جمال العمل الفني، وهو مستوى تتحدد قيمته بكيفية ومدى تأثيره الاجتماعي والثقافي. وفي هذا يكمن المعيار الفعلي لتحديد حقيقة النسبة لشار إليها اعلاه، وهي (النسبة) التي ينبغي وضعها في الوقت نفسه بـ(شروط الاجتهاد الفردي في الإبداع الحقيقي)، بمعنى دفاع الشامل عن حق المبدعين الكامل في التعامل مع مشاكل وإشكاليات الحياة الاجتماعية، ووجوب المبدعين في الدفاع عن الحق والحقيقة بوصفه الأسلوب الوحيد لتمثل قيم الحرية والإخلاص لها.

وفي هذه العلاقة تكمن فاعلية قيم الالتزام الثقافي وثقافة الواجب، وفي وحدتهما تتكامل الحرية الفعلية والخيال المبدع، بوصفها الشرط الضروري للثقافة الحقيقية.